الاستلزام الحوارية والمغالطات: مقارنة تداولية للحجاج Conversational Implicature and Fallacies: A Pragmatic Approach to Argumentation

أ. هند بنت حامد الحازمي (*)

(أنجز هذا البحث بدعم كريم من هيئة الأدب والنشر والترجمة في وزارة الثقافة - المملكة العربية السعودية)
المُلخَص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على طبيعة الحجاج في الاستدلالات الظنية وتقديم معالجة تداولية لأحد أهم المقاربات المعيارية في الحجاج عند فيلسوف اللغة دوجلاس والتون. تنظر الورقة في نموذج الأسئلة النقدية الذي اتخذته والتون معياراً لتمييز الحجاج السليم من الحجاج المُغالط وتختبر هذا النموذج بعرضه على مقولات بول جرايس في مبدأ الشهير - مبدأ التعاون - لاستظهار الإشكالات بين ما يُستلزم حوارياً وما يُستلزم منطقياً من منظور تداولي. تستكشف الدراسة تصنيف أسئلة والتون النقدية لعينة من حُطّاطات الحجاج من منظور تداولي انطلاقاً من مقولات جرايس في الاستلزام الحوارية، بهدف معرفة المُغالطات الناشئة عن انتهاك مبادئ الحوار وشروط الاستلزام الحوارية في حُطّاطات والتون. كما تسائل الدراسة كفاية أسئلة والتون النقدية معيارياً في تمييز الحجاج السليم من المُغالط. وبعد تحليل عينة من حُطّاطات الحجاج تخلص الدراسة إلى أن كل مُغالطة ما هي إلا شكل من أشكال الحجاج لم يف بالإجابة على الأسئلة النقدية وفق ما يقتضيه السياق الذي وردت فيه. كما تخلص إلى أن حُطّاطة الحجاج الواحدة قد تنشأ عنها جملة من المُغالطات، فكل مقولة أو سؤال نقدي ينتهك عنه مُغالطة من نوع مختلف. تكمن أهمية الدراسة في الدعوة إلى إعادة النظر في نموذج والتون المعيارية ودراسته من منظور تداولي، فما زالت الحاجة قائمة

(*) أستاذ مساعد - المركز السعودي للفلسفة والأخلاقيات.

لمراجعة الأسئلة النقدية للتمييز بين صور الاستخدام السليم والمغالط لكل حجة من الحجج الظنية في المنطق غير الصوري.
الكلمات المفتاحية: المنطق غير الصوري، الحجة، حُطَّاطَاتِ الحِجَاجِ، المَغَالَطَاتِ، الاستلزام الحواري.

Abstract:

This paper aims to shed light on the nature of argumentation in presumptive reasoning and provide a pragmatic analysis of one of the most significant normative approaches to argumentation proposed by the philosopher of language Douglas Walton. It examines Walton's model of critical questions, which serves as a criterion for distinguishing sound from fallacious argumentation. The model is tested by juxtaposing it with Paul Grice's maxims of Cooperative Principle to reveal issues arising between what is conversationally implied and what is logically entailed from a pragmatic perspective. The study explores the classification of Walton's critical questions applied to argumentation schemes, based on Grice's conversational implicature theory. The goal is to identify fallacies stemming from violations of dialogue principles and conversational implicature conditions within Walton's schemes. Additionally, the study questions the sufficiency of Walton's critical questions as a normative criterion for differentiating sound arguments from fallacies. By analyzing a sample of Walton's argumentation schemes, the study concludes that every fallacy is essentially a form of argumentation that fails to meet the critical questions according to the context in which it occurs. Furthermore, the study finds that a single argumentation scheme may give rise to multiple fallacies, as each violated maxim or critical question produces a distinct type of fallacy. Its significance lies in calling for a reconsideration of Walton's model from a pragmatic perspective and revising the critical questions to better distinguish between sound and fallacious uses of presumptive arguments in informal logic.

Key words: informal logic, argument, argumentation schemes, fallacies, conversational implicature.

يهدف المنطق غير الصوري إلى بناء إطار منطقي لدراسة الحجة والدليل والإثبات والتبرير ودورها في الحوارات التي تقع في سياقات الحياة الواقعية. يشير بليز (٢٠١٥) إلى أن المنطق غير الصوري ينهض بمهمتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في تطوير تقنيات لتحديد الحجج واستخراجها من السياقات التي تنشأ فيها، فيما تعنى الثانية بصياغة الأساليب والمبادئ التوجيهية لتقييم قوتها ووجاهتها. وعليه فإن الموضوعات التي تقع في نطاق المنطق غير الصوري هي على سبيل الإجمال لا الحصر دراسة طبيعة الحجج وتصنيفها ونمذجتها على شكل بنى أو خُطَطات عامة وتحديد معايير تقييمها وكذلك دراسة المُعَالَطات والتحيزات المعرفية.

وردت الإشارة الأولى لمصطلح المنطق غير الصوري في فصل من كتاب **المعضلات** لجيبيرت رايل بعنوان "المنطق الصوري وغير الصوري" شدد فيه على محدودية نطاق المنطق الصوري في سياق اهتمامه بموضوعات فلسفة اللغة العادية التي راجت في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين (Ryle, 1954). توالى بعد ذلك الاهتمام في موضوعات المنطق غير الصوري مع تزايد الاهتمام بدراسة الحجج وتقييمها، بدفع من حركة التفكير النقدي في إصلاح التعليم في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أكد جونسون وبليز (١٩٧٧) امتعاضهما من اعتماد طرائق التدريس في حينه على المنطق الصوري في بناء الحجج وتقييمها كما عبرا عن رغبتهما في تطوير نظرية استدلال متكاملة تتجاوز منطقي القياسي والاستقراء.

ولعل أعمال دوجلاس والتون^١ وهو أحد رواد المنطق غير الصوري هي الأبرز في هذا المجال. ولا تعارض بين المنطق الصوري والمنطق غير الصوري، بل هو اختلاف في المستويات، إذ يركز المنطق الصوري على العلاقات الدلالية بين القضايا دون اعتبار للسياق، فالمقدمات فيه تفضي إلى نتائج يقينية. أمّا المنطق غير الصوري

(١) فيلسوف كنديّ معاصر (١٩٤٢م- ٢٠٢٠) حصل على درجة الدكتوراه من جامعة تورنتو عام ١٩٧٢م، وهو باحث في مركز الأبحاث والمنطق، والحجج والبلاغة بجامعة وندسور. نشر العديد من الكتاب في مجال دراسات الحجاج، بالإضافة إلى عشرات الأوراق في مجال الحجاج والمنطق غير الصوري والنكاه الاصطناعي.

فيدرس الاستدلال من منطلق تداوليّ جدليّ، إذ هو استدلال متجدد ومتغيّر حسب ما يستجد عليه من أدلة داخل نطاق عملية الحوار.

والإنسان بحكم طبيعته التواصلية يستخدم سبباً من الحجج في حواراته ونقاشاته اليومية غير أن الحمولة الدلالية فيها تقع تحت أمرين: معاني صريحة تكشف عنها الألفاظ والتراكيب، وأخرى ضمنية تتولد وتُستلزم من خلال السياقات أو المقامات التي تتجزأ فيها. إلا أن النتيجة المستخلصة من تلك الاستلزمات نتيجة قابلة للمراجعة والدحض وليست من قبيل النتيجة القطعية. نحن إذن أمام استدلالات تقع في نطاق تداولي مفتوح استدلالات لا هي معرفية «knowledge-based» ولا هي احتمالية «probability-based» ولكنها استدلالات ظنية «presumptive» وظيفتها الأساسية تحويل عبء الافتراض الظني إلى الطرف الآخر في الحوار (والتون، ٢٠٢٣).

بعد هذا التمهيد سيورد البحث مقدمة عن مشكلة البحث وأُسئلته وأهدافه والمنهجية المتبعة. ثم تعرض الورقة في القسم الثاني مدخلين، يتناول الأول منهما نظرية الحجاج ونموذج والتون المعياري في مقارنته لخطّاطات الحجاج في المنطق الظني، أما الثاني فيقدم نبذة عن مقولات جرابيس. ثم في القسم الثالث يركز الجانب التحليلي على عرض المقارنة التداولية للتمييز بين الحجة السليمة والحجة المغالطة في نموذج والتون المعياريّ على مقولات جرابيس في الاستلزام الحواري، حيث تستكشف الدراسة تصنيف أسئلة والتون النقدي لعينة من خطّاطات الحجاج من منظور تداوليّ انطلاقاً من مقولات جرابيس في الاستلزام الحواري، بهدف معرفة المغالطات الناشئة عن انتهاك مبادئ الحوار وشروط الاستلزام الحواريّ في خطّاطات والتون.

١.١. مشكلة البحث وأُسئلته

تجمع هذه الدراسة بين عمليّن مهمين في حقل المنطق غير الصوري وفلسفة اللغة، أعني نظرية دوجلاس والتون حول خطّاطات الحجاج في المنطق الظنيّ ونظرية بول جرابيس في الاستلزام الحواري؛ بغية اختبار نموذج والتون في تمييز الحجاج السليم من الحجاج المغالط من خلال مقولات جرابيس في الاستلزام الحواري. إنّ غياب الدراية بطبيعة المنطق الظنيّ وما يترتب عليه من استلزمات، قد يؤدي إلى الوقوع في الخلط

بين الافتراضات الظنيّة والافتراضات اليقينية مما يؤثر على صدق الأحكام المستنتجة. من هنا جاءت هذه الدراسة لتبيان أبعاد المنطق الظني (غير الصوري)، وأثره على فهم وتحليل الحجة السليمة وتمييز المغالط منها. وعليه فإن هذه الدراسة تتوخى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما المقاربة التداولية للتمييز بين الحجة السليمة والحجة المغالطة في نموذج والتون المعياري؟

٢. كيف نصنف أسئلة والتون النقدية لخُطّاطات الحجاج من منظور تداولي انطلاقاً من مقولات جرابيس في الاستلزام الحوارية؟

٣. ما المغالطات الناشئة عن انتهاك مبادئ الحوار وشروط الاستلزام الحوارية في عينة من خُطّاطات والتون؟

٤. هل كانت أسئلة والتون النقدية كافية إلى الحد الذي يسهم في تمييز الحجاج السليم من المغالط؟

٢,١. أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تقديم مقارنة تداولية لنموذج والتون المعياري؛ للتمييز بين الحجة السليمة والحجة المغالطة.

٢. تصنيف أسئلة والتون النقدية من منظور تداولي انطلاقاً من مقولات جرابيس.

٣. الكشف عن المغالطات الناشئة من انتهاك مبادئ الحوار عند جرابيس في عينة من خُطّاطات والتون في الحجاج.

٤. النظر في مدى الكفاية المعيارية لأسئلة والتون النقدية لعينة الخُطّاطات قيد الدراسة.

٣,١. منهجية البحث

اعتمد الجانب التحليلي في الورقة على اختبار عينة من خُطّاطات الحجاج التي عرضها دوجلاس والتون في كتاب "خُطّاطات الحجاج في المنطق الظني" (والتون، الذي ضم خمسا وعشرين خُطّاطة، وذلك باستخدام مقولات جرابيس حول

مبادئ الحوار (Grice, 1989). يركز التحليل على تصنيف الأسئلة النقدية إلى ما يلائمها من مقولات جرايس (كما سنرى في القسم الثالث) بهدف الكشف عن المغالطات الناشئة عن انتهاك كل سؤال نقدي للخُطّاطات قيد الدراسة ومبدأ الحوار الملائم للسؤال. تأخذ الدراسة بعين الاعتبار سياقات الحوار المختلفة وذلك باعتبار نوع الحوار الذي تقع فيه الحجة، إذ يعتمد التحليل على دراسة أمثلة حيّة لكل خُطّاطة من خُطّاطات الحجاج في عينة الدراسة. بعد تصنيف الحجج وتحليل المغالطات الناشئة عن انتهاك كل سؤال نقدي تنظر الدراسة في إمكانية ورود مغالطات أخرى على الحجة قيد الدراسة وذلك بادئ الحوار التي لم يضع لها والتون ما يناسبها من أسئلة نقدية، بغية استغراق كافة الجوانب التداولية للحجاج، حيث أن هذه الدراسة تأتي ضمن مشروع أوسع يرمي إلى تقييم مشروع والتون المعياريّ لخُطّاطات الحجاج.

٢- روى نظرية

١,٢. نظرية الحجاج

يعتبر الخطاب الحجاجي جزءًا لا يتجزأ من المعرفة بفروعها المختلفة وهو سمة لسائر أنماط التواصل في مختلف السياقات، لذا فإن نظرية الحجاج فرع من الفلسفة والمنطق يعنى بتوفير الأدوات الكافية لتحليل الخطاب الحجاجي وتقييمه. وبحسب فان إيميرين وجروتندورست، بما أن الحجاج على الدوام يأتي في سياق خطاب حجاجي جدلي بين طرفين على الأقل، فإن المجال الذي ينبغي أن تكون فيه دراسة الحجج والتنظير حولها هو النظرية التداولية التي تعنى في المقام الأول بدراسة الاتصال والتفاعل الإنساني (Van Eemeren & Grootendorst, 2004).

انطلق التنظير الحجاجي المعاصر عام ١٩٥٨م مع ظهور كتابين: البلاغة الجديدة لبييرلمان وتيتكا، والآخر كتاب استعمالات الحجة لستيفن تولمين. ولعل كتاب بييرلمان وتيتكا هو الأكثر تأثيرًا في تناول البلاغي في الدرس العربي. قداما من خلال هذا الكتاب منطقيًا صالحًا للقيم والوقائع، ولا يتأتى ذلك إلا بالخروج من المنطق الصوري والدخول في مجال الخطابة والجدل. ركزت البلاغة الجديدة على تقنيات الحجاج فموضوعها "درس تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تجعل العقول تسلّم بما يعرض

عليها من أطروحات أو تزيد في درجة ذلك التسليم" (مايبر ١٩٩٩، كما ورد في صولة، ٢٠١٠، ص ٣٠). أما عن نظرية الحجاج في اللغة فقد خرجت من داخل نظرية الأفعال اللغوية عند أوستن وسورل، ويرجع تأسيسها إلى اللغوي الفرنسي ديكرود عام ١٩٧٣، وهي نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغة الطبيعية التي يتوافر عليها المتكلم وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، ثم إنها تتطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها: إننا نتكلم عامة بقصد التأثير" (العزاوي، ٢٠١٠ ص ٥٦) وعلى ذلك فإنها تتعارض مع نظرية الحجاج المنتمية إلى البلاغة الكلاسيكية عند أرسطو، والبلاغة الحديثة عند بيرلمان وتيتكا، والمنطق الطبيعي عند جان بليز (العزاوي، ٢٠١٠).

٢،٢. الحجة

يعتمد الفلاسفة بشكل كبير على الحجج؛ لتبرير ادعاءاتهم، مما أشعل لديهم جذوة التفكير حول ماهية الحجة. وتحضر الحجة في سياقات الجدل والمحاكمة، فنجدتها في التفسيرات العلمية، والإجراءات القانونية والتعليم، والمؤسسات السياسية. ودراسة الحجج شغلت الفلاسفة واللغويين والعلماء على اختلاف حقولهم المعرفية (Bartha, 2021) من بينهم الفيلسوف دوجلاس والتون الذي ركزت أعماله في المنطق غير الصوري على فرع الحجج الظنية وتحليلها من خلال ووضع خُطاطات تمثل بنية كل حجة وأسئلة نقدية يتمثل دورها في التمييز بين الاستخدام السليم والمغالط لهذه الحجة. فالحجة عنده: "سيرورة اجتماعية وكلامية تحاول حسم خلاف أو اختلاف ينشأ بين طرفين أو أكثر، أو على الأقل تحاول التعامل مع ذلك" (التون ٢٠٢٤، ص ١٢٧).

ولعل أهم ما شغل والتون كيفية بناء نموذج معياري تقيّم به الحجة السليمة من المغالطة، فإذا كانت جداول الصدق في المنطق الصوري معياراً لذلك فكيف الحال إذن في المنطق غير الصوري؟ لقد كانت الخُطاطات الحجاجية وأسئلتها النقدية هي النموذج والمعيار الأنسب عنده، فلكل حجة بنية أو خُطاطة حجاج تشكل ضرباً من الاستدلال الملزم معيارياً، والإلزام المعياري مرتبط بالأسئلة النقدية في عملية الحوار والمناورات الحوارية. فالطرفان فاعلية الحوارية يشتركان في فعالية استدلالية ضمن

إطارها التداوليّ، فصحة الحجة أو فسادها مرهونة بسير العملية الحوارية. فتعتبر الحجة صحيحة أو معقولة بقدر مساهمتها في تحقيق أغراض الحوار، وتعد حجة فاسدة متى ما أعاقت أهداف الحوار (والتون، ٢٠٢٣)، وسيأتي تفصيل ذلك وبيانه في تحليلنا للحجج.

٣،٢. خُطَاطَاتِ الحِجَاجِ «Argumentation schemes»

يشير والتون إلى أن العناية المنهجية بخُطَاطَاتِ الحِجَاجِ قليلة، إذ كانت الإشارة لها عند بيرلمان وتيتكا (١٩٦٩) محدودة ولا نجد عندهما إلا إشارات متفرقة ومتداخلة مع موضوعات الكتاب العامة. ولعل أميز مصدر للخُطَاطَاتِ عشر عليه والتون هو أطروحة هاستينجز (١٩٦٣) للدكتوراه التي عرض فيها تسع خُطَاطَاتِ للحِجَاجِ، وكل خُطَاطَة تشتمل على مثال من صور الحِجَاجِ اليومي، وأردف كل مثال بجملة من الأسئلة النقدية. كانت لهذه الأطروحة الفضل في فتح الباب لتطوير منهج الأسئلة النقدية الذي جعله والتون نموذجاً معيارياً لدراسة الحِجَاجِ. كما عشر عند كينبوينتر (١٩٩٢) على تصنيف شامل للخُطَاطَاتِ ذكر منها ستين خُطَاطَة قسمت على ثلاث فئات: الفئة الأولى هي الخُطَاطَة التي يكون فيها الضامن مفيداً، ويُعنى بالضامن: الطريقة التي تيسر فيها النقلة من المقدمات إلى النتائج. أما الفئة الثانية فهي خُطَاطَاتِ الحِجَاجِ الاستقرائي، والفئة الثالثة هي خُطَاطَاتِ تضم حجة المثال والمماثلة وحجة الاحتكام إلى السلطة. لقد ساهمت تلك التصنيفات في بناء المنظور الجديد للخُطَاطَاتِ عند والتون إلا أن والتون ركز في خُطَاطَاتِهِ على الحِجَاجِ الظني، وهي تلك التي يكون فيها الحكم ظنياً بطبيعته ويفسح المجال لقبول بعض الاستثناءات (والتون، ٢٠٢٣).

عرّف والتون (٢٠٢٣، ص ٢٢) خُطَاطَة الحِجَاجِ على أنها "بنية حِجَاجِيَّة تداولية تقابل صور الاستدلال المنطقية في علم الدلالة" يتبادل فيها أطراف الحوار عبء الافتراضات الظنية. ويُعد التعرف على الخُطَاطَاتِ الحِجَاجِيَّةِ وفهم كيفية ظهورها في النقاشات اليومية الخطوة الأولى لتجنب الأخطاء الحِجَاجِيَّةِ، ولتمييز المغالط منها من

غيره. تليها مرحلة التقييم العادل والدقيق للحجج، إذ يساعد على إدراك أسباب ضعف بعض الحجج، والوسائل الممكنة لتصحيحها.

٢، ٤. المُعَالَطَات

لعل تاريخ دراسة المُعَالَطَات في شكله المنهجيّ بدأ مع أرسطو في كتابه (التبكيّات السفسطائيّة) الذي ضم فيه ما يقارب ثلاثة عشر خطأ في الاستدلال. وأشار بتعديل إلى تقسيم أرسطو لتلك الأخطاء إذ قسمها إلى فئتين رئيسيتين. الفئة الأولى عبارة عن ست تبكيّات منشؤها اللغة وباقي التبكيّات وضعها في فئة سماها التبكيّات التي لا تنشأ عن اللغة (Tandel 2007). أما في كتابه البلاغة (Rhetoric) فقد احتفظ أرسطو ببعض المُعَالَطَات الثلاث عشرة الأصليّة، لكنه أدرج أنواعاً أخرى نظراً لاختلاف غايات هذا العمل عن كتاب التبكيّات السفسطائيّة. وقد عرف أرسطو المُعَالَطَات على أنها حجج تبدو صحيحة لكنها في الواقع ليست كذلك، لهذا أطلق عليها مصطلح "السفسطة"، في إشارة إلى الممارسات الحجاجيّة التي كان يتبعها السفسطائيون.

ومع تطور دراسة المُعَالَطَات انطلاقاً من تحليلات أرسطو، واجه المناطقة تحدياً في موازنة تعريف أرسطو للمُعَالَطَات والقائمة التي حددها مع النقاشات الحديثة وغالباً ما باعت هذه المحاولات بالفشل، لأن رؤية أرسطو للمُعَالَطَات كانت مرتبطة بسياق المناظرة الجدلية وهو المنهج الذي ابتدعه سقراط وظل سمة غالبية لنقاشات أكاديمية أفلاطون التي تلقى أرسطو فيها تعليمه، والتي اتبعت نموذج التدريبات الجدلية المنظمة، التي يحاول فيها أحد المتحاورين دحض الأطروحة التي يطرحها الطرف الآخر. لذا فإن المُعَالَطَات وتعريفاتها خارج سياق المناظرات الجدلية لم تعد ذات معنى. ورغم احتفاظ الأطروحات المعاصرة ببعض المُعَالَطَات الأرسطية، إلا أنها غالباً ما تُعاد صياغتها بأوصاف مختلفة تماماً. فقد شهد الفهم لهذه المُعَالَطَات تغييرات جوهرية تجعل الوصف الأرسطي التقليدي غير قابل للتطبيق بالكامل في السياقات الحديثة.

وذكر بتعديل أنه رغم مرور قرون على تعريف أرسطو إلا أنه ليس لدينا أي اتفاق حول كيفية التعريف الدقيق للمُعَالَطَة (Tindale 2007). ونظراً للأصول الجدلية لمفهوم

المُغالطة، يظهر تفسير واضح لها باعتبارها انحرافاً عن المسار الصحيح للحوار الحجاجي. قد يسعى أحد الأطراف، عبر وسائل مختلفة، إلى تعطيل قدرة الطرف الآخر على تقديم حجته أو دفع النقاش في اتجاه غير ذي صلة. أحد التوجهات الحديثة لفهم الاستدلال المُغالط يعتبره انتهاكاً للقواعد التي تنظم النزاعات الحجاجية لضمان إجرائها بإنصاف والتوصل إلى حلول سليمة. وقد طُوّر هذا النموذج من قبل فان إيميرين وغروتندورست في عدد من أعمالهما تحت اسم الجدليات التداولية «Pragmatic-dialectics». وفقاً لهذا الإطار، لا تُفهم المُغالطات التقليدية إلا باعتبارها انتهاكات لقواعد النقاش، كما تظهر مُغالطات جديدة تعكس أنماطاً أخرى من الانتهاكات عند تحليل الحجج من هذا المنظور. في هذا السياق تقوم هذه الدراسة بتحليلها للحجج وبيان المُغالط منها انطلاقاً من هذا المنظور التداولي الذي يستند إلى مقولات جرابس.

٥،٢. نموذج والتون المعياريّ

يُعد دوجلاس والتون من الفلاسفة الذين قدّموا إسهامات مميزة من خلال مشاريعهم في مجال المنطق الحجاجي، والمنطق غير صوري وباب المُغالطات. وقد ركّز والتون في مشروعه على وضع نظرية معيارية للحجاج الظنيّ المستعمل في الحوارات اليومية. فلا تقتصر الحجة عنده على الحجة الاستنباطية والحجة الاستقرائية وإنما الحجج عنده على ثلاثة أنواع: الحجج الاستنباطية، والحجج الاستقرائية، والحجج الظنية القابلة للإلغاء (Lumer, 2016). وهذا النوع الأخير شائع استعماله في الحوار اليومي. ولعل الاختلاف بين طبيعة الحجة في المنطق الصوري ومعاييره المعروفة في جداول الصدق وبين طبيعة الحجة في المنطق غير الصوريّ دفع والتون إلى إعادة النظر في باب المُغالطات غير الصورية في الحجج الافتراضية القائمة على الظن واضحاً معياراً خاصاً لها. ف"الافتراض الظنيّ مفهوم عمليّ يجعل الاستمرار في الحوار أو الفعل ممكناً بصفة مؤقتة، ويكمن دوره في توفير حل مؤقت لمشكلة عملية. قد نؤسس افتراضاتنا الظنية على ما اعتدنا فعله أو على التقاليد والأعراف، أو على تعاوننا مع الآخرين وتأدينا معهم. لكن تبقى الاستدلالات الظنية عرضة للتراجع أو الدحض في حالات استثنائية. هي بطبيعتها مؤقتة وقابلة للمراجعة" (والتون، ٢٠٢٣، ص ٢٥).

يرى والتون (٢٠٢٣) أن كل خُطَاطة حِجَاج غير صوريّة ما هي إلا شكل من أشكال الحِجَاج الذي قد يكون حِجَاجًا سليمًا في بعض الحالات وفي حالات أخرى قد تكون حِجَاجًا فاسدًا إذا لم تصمد أمام الأسئلة النقدية التي يقترحها لكل خُطَاطة. فما يكون مُغَالِطًا في سياق معيّن يكون حِجَاجًا معقولًا ومقبولًا في سياقات أخرى، فالعديد من المُغَالِطَات هي حجج ظنيّة أسيء استخدامها، والاستنتاج الظنيّ نوع من الاستدلال يحيل عبء الافتراض الظنيّ في الحوار إلى الطرف الآخر. لذلك طرح إشكاليّتين لتقديم مقارنة جديدة للمُغَالِطَات:

١. كيف نميّر بين الحجة المُغَالِطَة والأخرى السليمة؟

٢. ما هو شكل الحجة السليمة، وما معيار قياس صحتها أو فسادها؟

أجاب (والتون، ٢٠٢٣) على هذين السؤالين في كتابه خُطَاطات الحِجَاج في المنطق الظنيّ، إذ قدّم نظريّة معيارية للحِجَاج وهي نظريّة توضح كيف يعمل الافتراض الظنيّ باعتباره من أنواع أفعال الكلام الذي يُمارس أثناء الحوار الحِجَاجي. تتضمن نظريته التي قدمها في كتابه "خُطَاطات الحِجَاج في المنطق الظني" خمسًا وعشرين خُطَاطة حِجَاج، ولكل خُطَاطة أسئلتها النقدية التي تميز كونها حججًا قابلة للمراجعة أو الإبطال أو حججًا سليمة.

كان لإسهاماته النظرية عظيم الأثر في المباحث المتعلقة بتحليل الخطاب والحوار وباب المُغَالِطَات والحِجَاج مما أثرى الدرس التداوليّ. وقد كانت مقارنته جدليّة تداوليّة. جدلية إذ ينظر إلى الاستدلال كممارسة حوارية مستمرة (سيرورة فاعلية)، فلا يحكم على الاستدلال في مرحلة من مراحله. وتداوليّة لأنه يركز على استثماره واستعماله في المقام الحواريّ. ويُعد كتابه **خُطَاطات الحِجَاج في المنطق الظني** «Argumentation Schemes For Presumptive Reasoning» من مؤلفاته المميزة في باب الحِجَاج اليوميّ واستدلالاته الظنيّة، وهذا الكتاب هو موضوع الدراسة.

لم يحظ المنطق الظنيّ بمزيد عناية واهتمام من قبل المناطق بالرغم من أهميته في الدرس الفلسفيّ والمنطقيّ، فقامت نظريّة خُطَاطات الحِجَاج على هذا النوع من الحجج، وهي الحجج القائمة على الافتراض الظنيّ.

ولتوضيح الافتراض الظنيّ إليك هذا المثال:

سيارة والدي ليست موجودة أمام المنزل

إذن والدي خارج المنزل

يقوم هذا الاستدلال على افتراض ظنيّ شائع وهو: إذا كانت سيارة والدي ليست موجودة أمام المنزل فوالدي بالخارج ولم يعد إلى المنزل. هذا الافتراض مؤقت وقابل للمراجعة متى توفرت أدلة أخرى تدحض النتيجة، فلا يمكننا الجزم والقطع بالنتيجة.

ثمة ارتباط بين الظن وعبء الإثبات في الحجاج، وباستشعار الفروق الدقيقة بين الافتراض والجزم نلاحظ أن الجزم وعبء الإثبات يأتيان معاً؛ لأن الجزم يقتضي التزاماً جوهرياً بالمجزوم، أما الافتراض لا يلزم أي طرف من أطراف الحوار عبء الإثبات.

يأتي الافتراض الظنيّ (وهو فعل من أفعال الكلام) في منطقة وسطى بين الافتراض والجزم. فليس على مدّعي القضية عبء إثباتها وإنما عبء نفي الدليل المضاد لها أثناء عملية الحوار (والتون، ٢٠٢٣). فعملية عبء الإثبات في الافتراض الظنيّ عملية

تبادلية، كل طرف ينقل عبء الإثبات إلى الطرف الآخر وهنا مكنم المغالطة إذ في عملية تبديل الأدوار في الحوار فرصة للخداع والإيهام. ولتوضيح عملية انتقال عبء الدحض على الطرف الآخر أثناء العملية الحوارية وضع والتون (٢٠٢٣، ص ٨٥-

٨٧) شروطاً لفعل الافتراض الظنيّ في الحوار:

١. شروط التحضير:

أ. وجود طرفين في الحوار: طرف أول وطرف ثان.

ب. أن ينطلق الحوار من افتراض مفيد في القضية (أ)؛ ليوفر سياقاً تمضي من خلاله سلسلة الاستدلالات.

٢. شروط العرض:

أ. في عملية الحوار يقدم الطرف الأول القضية (أ) في النقطة (س) إما على أنها قضية يُطلب من الطرف الثاني قبولها أو على أنها افتراض غير مصرح به يمثل جزءاً من استدلاله.

ب. تكون القضية (أ) ملزمة للطرفين في حال لم يرفض الطرف الثاني القضية (أ) في النقطة (س).

٣. شروط التراجع:

أ. أي من الطرفين بإمكانه دحض القضية (أ) في نقطة أخرى مثلاً: (ص) شريطة أن يقدم سبباً وجيهاً على ذلك؛ لأن هناك دليلاً جديداً يكذب هذا الافتراض.

ب. قبول القضية (أ) في النقطة (س) تلزم الطرف الآخر بتترك الافتراض الظني في القضية ذاتها يسري خلال الحوار.

٤. شروط العبء:

أ. يقع عبء الإثبات على الطرف الأول عند النقطة (س) أن للقضية (أ) قيمة عملية بوصفها افتراضاً ظنياً مفيداً.

ب. إذا كانت (أ) بعد النقطة (س) افتراضاً ظنياً سارياً سواء أكان صراحة أم ضمناً فإن عبء دحض الافتراض يقع على الطرف الثاني بسبب وجيه.

ويختلف التقييم المعياري للحجاج باختلاف أنواع الحوار حيث صنف والتون (٢٠٢٤، ص ١٣٠) الحوارات إلى ثمانية أنواع على النحو التالي:

١. الحوار النقدي: من أنواع الحوار الإقناعي، كل محاور في هذا السياق يطرح الحجج لإثبات صحة وجهة نظره.

٢. حوار التفاوض: نوع من المقايضة تقوم على المصلحة بهدف الحصول على أفضل صفقة.

٣. حوار المناظرة: من أنواع النقاش النقدي، ويهدف إلى إقناع طرف ثالث وهو الجمهور أو المتلقي.

٤. حوار البحث أو التحقيق: حوار تعاوني يسعى إلى إثبات أمر ما، أو إنكاره لعدم كفاية الأدلة.

٥. حوار التداول: وهو حوار ينتهي بالتصويت.

٦. الحوار التعليمي: يفترض هذا الحوار أن للمعلم سببياً للمعرفة، وبدوره ينقل المعرفة للطالب.

٧. الشجار: ويتسم بالتهجم باللفظ، ويغيب في هذا الحوار الاستدلال المنطقي.

٨. استشارة الخبير: وهو الحوار الذي تدعو الحاجة فيه إلى رأي خبير لاتخاذ قرار بشأن أمر من الأمور.

٦,٢. الاستلزام الحواريّ «Conversational Implicature»

كانت البواكير الأولى لظهور التداولية مع كتاب تحقيقات فلسفية «Philosophical Investigations» للفيلسوف فيتغنشتاين ودعواه المتمثلة في توسيع المفهوم الضيق حول وظيفة اللغة. فوظيفتها ليست فقط للإخبار وتصوير الواقع، بل لوظائف متعددة، والمعنى له أوجه متعددة لا ينحصر في مطابقته للواقع، بل يخرج ويتوسع حسب الاستعمال. ثم جاء الفيلسوف جون أوستين «John Austin» بعده وركز على الفعل اللغوي المباشر بنظرية «أفعال الكلام»، وكيف ننجز اللغة بالكلام؟ وقد قام تلميذه جون سيرل «John Searle» بتوسيع هذه النظرية، ثم جاء من بعده بول جرابيس «Paule Grice» مركزاً على جانب المعنى في التواصل اللغوي، ومما ميّز أعمال بول جرابيس تركيزه على المعنى المضمّر في الخطاب، وأشتهر بنظريته: «الاستلزام الحواري».

لقد كان لعمل جرابيس الفلسفي في اللغة، وخاصة نظريته في الاستلزام الحواري، دورٌ تأسيسيّ على مدى عقود من الزمن في المناقشات الدائرة حول العلاقة بين علم الدلالة والتداولية، أي بين المعنى كخاصية لغوية صورية والمعنى باعتباره سيرورة تداولية تجري في السياق بين المتحاورين أو بين متحدث ومخاطب أو مخاطبين. قدّم جرابيس نموذج الشهير (مبدأ التعاون) وما يتفرع منه من قواعد تسهم في عملية التخاطب. ومن هذا المبدأ فتح الباب لرواد التداولية إضافة العديد من المبادئ المعيارية التي توطر سير التخاطب وبلوغ المعنى.

ركزت أعمال بول جرابيس على الفعل اللغوي غير المباشر، وميّر في نظرية الأفعال اللغوية بين القوة الإنجازية الحرفية التي تدرك مقالياً، والقوة الإنجازية المستلزمة التي تدرك مقالياً ويقصد بالأخيرة ما تستلزمه الجملة في سياقات مقامية معينة (أدوار، ٢٠١١). لذلك اقترح جرابيس مبدأ الشهير (مبدأ التعاون) «The co-operative principle» صادر من اعتبارات عقلية تسهم في جعل الحوار فعّالاً وناجحاً (فاخوري، ٢٠١٣). يذكر جرابيس (١٩٨٩) أن القاعدة العامة لمبدأ التعاون تنص على التالي:

اجعل مساهمتك في المحادثة على النحو المطلوب أثناء الحوار.
وقد قسم جرايس (ص ٢٦-٢٨) هذا المبدأ عدة مقولات، وكل مقولة تضم قاعدة أو أكثر. فالمقولات عنده: مقولة الكم، والصدق، والملاءمة، والكيف. وهي كما يلي:
مقولة الكمية «quantity»:

١. اجعل مساهمتك مفيدة بقدر ما هو مطلوب.

٢. لا تجعل مساهمتك أكثر إفادة مما هو مطلوب.

قد يُقال إن القاعدة الثانية لا تعد انتهاكاً لمبدأ التعاون وإنما على سبيل إهدار الوقت، ومع ذلك قد يرى آخرون بأن الإفراط في المعلومات قد يكون مريباً لأنه يثير بعض الجدل. كما قد يكون الإفراط في المعلومات له تأثير غير مباشر فقد يعتقد المستمع أن هناك فائدة من هذه المعلومات فيرتبك المعنى عنده..
مقولة الصدق «quality»:

حاول أن تجعل مساهمتك حقيقية، ويندرج تحتها قاعدتين:

١. لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

٢. لا تقل ما لا تملك أدلة كافية عليه

مقولة الملاءمة «relation»:

وتحتها قاعدة (أن تكون ذا صلة)، وبالرغم أن هذه المقولة موجزة فإن صياغتها تخفي عددًا من المشاكل: فأى جانب من جوانب الملاءمة ينبغي التركيز، وكيف يتغير يتبدل تركيزنا على الملاءمة في سياق الكلام، وكيف نأخذ في الاعتبار حقيقة أن موضوعات المحادثة تتغير بشكل مشروع وما إلى ذلك.

مقولة الكيفية «manner»:

وهي لا تتعلق مثل المقولات السابقة بما يُقال، ولكن تركز على كيفية ما يُقال، ويتفرع من هذه المقولة عدة قواعد:

١. تجنب الغموض «obscurity» في التعبير.

٢. تجنب الالتباس «ambiguity» في التعبير.

٣. كن مختصراً (تجنب الإسهاب غير الضروري).

٤. كن منظماً.

هذا هو مبدأ التعاون (كما نص عليه جرابيس) بمقولاته الأربع وما تتضمنه تلك المقولات من قواعد ترسم خارطة الحوار السليم بين المتحاورين؛ ليحقق الحوار أهدافه التواصلية دون وجود أية عوائق تعطلّ من عملية الإيفهام التي تؤثر على فاعلية الحوار وأهدافه التواصلية. فماذا لو كان الحوار فيه شيئاً من الغموض أو الإلباس؟ أو كان مختصراً أو غير منظم؟ وماذا عن الحوار الذي يخلو سرديته من الأدلة الكافية التي تضمن موثوقيته؟

لعل مشكلة انتهاك قواعد مبدأ التعاون عند جرابيس تدخلنا في سلسلة من الاستلزمات الحوارية نتيجة افتراضات بين قضايا تربطها علاقات غير منطقية، وهي أرضية صالحة لاستخدامها في سياقات التضليل والإيهام والخط بين ما يُستلزم حوارياً وما يُستلزم منطقياً فتنشأ منها المغالطات.

٣- روى تحليلية
١,٣. حجة المماثلة

أثارت الحجج القائمة على مفهوم المماثلة والتشابه الكثير من الجدل تاريخياً واعتبرها البعض حجاً مغالطاً استناداً إلى معايير الاستدلال القياسي الاستنباطي، بل ذهب البعض إلى أنها ليست حجاً على الإطلاق. بيد أن البعض الآخر ذهب على أنها حجّاج ينبغي تقييمه وفقاً لمعايير أخرى غير تلك المستخدمة لتحديد القياس المنتج في المنطق التقليدي، ذلك أنها تستند إلى ضرب من الاستدلال يختلف عن الاستدلال القياسي (Wagemans, 2018)، ومن أنصار هذا القول الأخير والتون الذي اعتبر حجة المماثلة من حجج المنطق الظني المعترف في الاستدلال العملي الشائع في السياقات اليومية.

تُعرف موسوعة ستانفورد الفلسفية حجة المماثلة على أنها "تمثيل صريح لشكل من الاستدلال يستشهد بتشابهات مقبولة بين نظامين لدعم نتيجة مفادها أن ثمة تشابهاً آخر موجوداً بين هذين النظامين" (Bartha, 2024). وقد ذكر بول بارثا مؤلف هذا المدخل في موسوعة ستانفورد أن هذا النوع من الاستدلال معمول به في تاريخ العلم،

ولذلك يعتبره ضرباً من الاستدلالات الاستقرائية يقوم على مقدمة أولى مفادها أن " (س) تشبه (ص) في جوانب معروفة" ومقدمة ثانية تفيد أن "لـ (س) صفة أخرى هي (ع)" ليخلص إلى نتيجة مفادها أن "لـ (ص) كذلك نفس الصفة (ع)". لكن رغم أن هذا الججاج له تطبيقاته في تاريخ العلم إلا أنه ججاج شائع في سياقات أخرى غير سياق العلم كما هو الحال في الاستدلالات القانونية وغيرها من الاستدلالات اليومية التي لا يمكن ردها إلى آليات الاستقراء القائمة على الاحتمال، بل إلى الاستدلال الظني القائم على المعقولية. من جانب آخر يطلق كل من بيرلمان وتيتكا في مصنفهما "البلاغة الجديدة" على حجة المماثلة اسم "حجة المقارنة" ويفسران المماثلة على أنها شبه بين بنيتين أقرب ما تكون إلى المجاز (بيرلمان وتيتكا، ٢٠٢٣).

وقد يستخدم استدلال المماثلة لحل المشكلات أو لوصف أمر من الأمور أو لتوضيح أشياء نجهل جوانب متعلقة بها من خلال ربطها بأشياء أخرى نفهمها. المماثلة نطاقها واسع جداً، ولكننا معنيون بها في هذه الورقة إذا استخدمت في سياق تبرير موقف معين أو سياسة معينة، ففي مثل هذا السياق تكون المماثلة ججاجاً ظنياً قائماً على المعقولية التي ينبغي إخضاعها للتقييم المعياري. ولا شك أن تتبع التفسيرات المتعددة حول حجة المماثلة يزيدتها تعقيداً مع الاطلاع على المزيد من المقاربات بشأنها إلا أن هذه الورقة تهدف في المقام الأول إلى فحصها تداولياً من خلال مقولات جريس بغية ضبط الأسئلة النقدية المعيارية التي اقترحها والتون.

ولتبيان ذلك سأحلل حجة المماثلة التي أوردها والتون في كتابه. ذكر والتون (٢٠٢٣، ص ١٦٩) أن حجة المماثلة تستخدم للجدال بأن حالة معينة تشبه حالة أخرى في أحد الجوانب، وتتخذ هذا الشكل من حطاطات الججاج، على أن الجانب الذي تتشابه فيه الحالتان تحدده المقدمة الثانية ونتيجة الحجة.

- بشكل عام تشبه الحالة الأولى (ح١) حالة أخرى (ح٢).
- القضية (أ) صحيحة - أو خاطئة - في (ح١).
- لذلك (أ) صحيحة - أو خاطئة - في (ح٢).

هذه هي الحطاطة النظرية لحجة المماثلة، وقد أورد والتون المثال التالي الذي

كما أن بعض العلماء ينقّب عن الذهب بكل مهارة وشجاعة وحيويّة وذكاء، ولا يحالفه التوفيق وليس بينه وبين العروق الغنية بالذهب إلا بضع خطى، كذلك في البحث العلميّ قد يكون مردود المواظبة والمثابرة والخيال والذكاء غير مضمون (والتون، ٢٠٢٣).

فهنا تقوم الحجة على المماثلة بين البحث العلميّ والتقيب عن الذهب، فكما أن التقيب عن الذهب غير مضمون النتائج مهما بذل من جهد، كذلك الحال في البحث العلميّ. إن هذا الشكل من الحجج قابل للدحض، لأن أيّ حالتين ستكونان متشابهتين في بعض النواحي، ولكن مختلفتين في نواحٍ أخرى. فالتشابه في بعض النواحي لا يعني بالضرورة تشابه الحالتين في كل النواحي وإلا ستكون الحالة نفسها. وذكر والتون (٢٠٠٥) مثلاً آخر يتعلق بالنزاع حول الإكراميات:

بوب: إن التوقف عن الإكراميات يشبه حرمان الحيوانات من مصدر غذائها عن طريق تدمير بيئتها الطبيعية. وحرمان الحيوانات من مصدر غذائها بتدمير بيئتها الطبيعية من شأنه أن يؤدي إلى موتها جوعاً ومرضاً. وعلى هذا فإن التوقف عن الإكراميات من شأنه أن يذهب بدخل أولئك الذين يكافحون من أجل البقاء في اقتصاد متداع وسيفضي ذلك إلى عواقب كارثية.

في هذه الحجة يقارن بوب بين حالتين: حالة حيوان يكافح من أجل البقاء في بيئة تتعرض للتدمير، وحالة شخص يكافح من أجل البقاء في اقتصاد متداع، ويستشهد بالعواقب السيئة لتدمير البيئة في الحالة الأولى، ثم يفترض عواقب سيئة مماثلة في الحالة الأخرى. يستخدم بوب هنا حجة العواقب لكنها مبنية وقائمة على حجة المماثلة، ويقارن بين حالتين وإن كانتا مختلفتين في بعض النواحي إلا أنه يطرح من خلالهما حجة معقولة.

ويشير والتون (٢٠٢٣، ص ١٧٠) أننا إذا قمنا بدمج هذه الصورة النظرية مع الاستدلال العملي فستنتج عن ذلك خطاطتان (موجبة وسالبة) تمثلان صوراً عملية من الخطاطة النظرية على النحو التالي:

(ف١) كان من الصواب في الموقف (م١) فعل (أ).

الموقف (م٢) شبيه بالموقف (م١).

لذلك، فإن من الصواب في (م٢) فعل (أ).

(ف٢) كان من الخطأ في الموقف (م٣) فعل (أ).

الموقف (م٢) شبيه بالموقف (م٣).

لذلك، فإن من الخطأ في (م٢) فعل (أ).

وقد أورد والتون (٢٠٢٣، ص ١٧١) المثال التالي على الخطأ العملية لحجة

المماثلة:

"في خطاب ألقاه الرئيس ريغان بمناسبة دعم الكونجرس لمتبردي الكونترا في نيكاراغوا شبههم بالوطنيين الأمريكيين الذين قاتلوا في حرب الاستقلال. فيما شبه نائب

في الكونجرس يعارض إرسال الدعم إلى الكونترا الوضع في نيكاراغوا حرب فيتنام"

كلاهما - الرئيس ريغان ونائب الكونجرس - استخدمتا حجة المماثلة، إذ ركّز الأول على المماثلة في صورتها العملية (الموجبة). فكما أن حرب الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية قامت على أيدي المواطنين الأمريكيين، كذلك التدخل ودعم متبردي نيكاراغوا سيحقق الاستقلال لهم كما تحقق لأمريكا. وركّز الآخر على المماثلة في صورتها العملية الثانية (السالبة): إن التدخل في نيكاراغوا سيكون كارثة على الولايات المتحدة الأمريكية كما تدخلت في فيتنام.

صاغ والتون (٢٠٢٣، ص ١٧٢) الأسئلة النقدية لحجة المماثلة، والتي يمكن للطرف الثاني في الحوار طرحها وإعادة عبء الإثبات إلى المدّعي مرة أخرى على النحو التالي:

١. هل (ح١) و (ح٢) متشابهتان في الجانب المذكور؟

٢. هل (أ) صحيحة - أو خاطئة - في (ح١)؟

٣. هل ثمة اختلافات بين (ح١) و (ح٢) قد تضعف من أوجه التشابه المذكورة؟

٤. هل ثمة حالة أخرى (ح٢) تشبه كذلك (ح١) لكن (أ) فيها صحيحة - أو خاطئة؟

تقوم الحوارات والنقاشات عادة على ما يسمى بالربط بين المتشابهات سواء في سياقات الإقناع أو غيرها، إلا أنها تكثر في الأولى، وهي أرضية خصبة لتميرير الأفكار

المضللة أو الإقناع غير الوجيه. فماذا لو عرضنا الأسئلة النقدية على مدعي الحجة، فهل ستحافظ الحجة على قوتها وتماسكها وتحول عبء الافتراض الظني إلى الطرف الآخر؟

نلاحظ أن السؤال الأول معنيّ بقاعدة الملاءمة عند جربايس: (اجعل مشاركتك ملائمة). فعدم الإجابة عن السؤال عرضة لنشوء مُعَالِطَة المماثلة الضعيفة « Weak Analogy » وصورتها: "س تشبه ص، تختص س بالخاصية أ، ولذا فإن ص تختص بالخاصية أ، (حيث المماثلة بين س و ص ضعيفة)" (الحصادي، ٢٠٢١). من الأمثلة على مُعَالِطَة المماثلة الضعيفة ما يلي:

كما أن المسدس أداة محظورة من أدوات القتل، يجب على الحكومات أيضا حظر السكين وعدم بيعها إلا بترخيص لأنها من أدوات القتل أيضا. تأمل معي هذا الادعاء جيّداً، ما وجه الشبه بين المسدس والسكين؟ إذا كان الشبه أنها أدوات تُستخدم للقتل فهل هذا يعني حظر كل أداة استُخدمت للقتل ومعاملتها معاملة المسدس؟ وقد تتخذ حجة المماثلة صورة تقريبا من النظير المنطقي لكنها ليست كذلك نحو:

"يتوجب السماح ببيع المارجوانا. إنها ليست أسوأ من السجائر أو الخمر. تدخين السجائر يسبب سرطان الرئة، وشرب الخمر يسبب تليف الكبد. هذه هي المخاطر الحقيقية. المارجوانا لا تسبب أي شيء من هذا القبيل" (الحصادي، ٢٠٢١، ص ٤٩٦).

فالنظير المنطقيّ هو طرح حجة مماثلة للحجة الأصل لإثبات فسادها من خلال اتخاذ نفس الصورة المنطقية للحجة الأصل، وتصديق فيها المقدمات وتبطل النتيجة، فمن خلال النّظير المنطقي يمكننا إثبات الاستدلال المُعَالِط دونما الحاجة إلى استخدام الأنساق المنطقية. فالحجة في المثال السابق ليست حجة نظير منطقي، وإنما حجة تماثل بين شيئين لخصائص مشتركة بينهما غير كافية لدعم النتيجة التي تذهب إليها الحجة. فالمثال لا يثبت هنا السماح ببيع المارجوانا بقدر ما يدعو إلى منع بيع السجائر والخمر (الحصادي، ٢٠٢١). لا أنكر وجود المماثلة في سياقات كثيرة كالسياقات

العلمية، فكثير من المعارف تقوم على إدراك أوجه الشبه بين حالتين لكن الشبه الضعيف أو التشابه السطحي بين شيئين يفقد حجة المماثلة قيمتها.

أما السؤال الثاني في مجموعة الأسئلة النقدية لحجة المماثلة: هل (أ) صحيحة - أو خاطئة - في (ح)؟، فهو معني بمقولة الصدق من وجهين: لا تقل ما تعتقد أنه كاذب ولا تقل ما لا تملك أدلة كافية عليه. فالقول بالمماثلة رغم اعتقاد صاحب الحجة بكذبها تنشأ عنه مُعَالَطَة التزليل، أما القول بمماثلة لا تركز إلى أدلة تثبتها فيدخلنا فيما يمكن أن نعتبره مُعَالَطَة المماثلة الضعيفة. والحكم بهذه المُعَالَطَة أو تلك مقيد بما لدينا من معلومات في حينه عن السياق، فرما يجري تقييم دعوى ريغان في المثال أعلاه الذي شبه فيه بين متمردي الكونترا والوطنيين الأمريكيين الذين قاتلوا في حرب الاستقلال على أنها مماثلة ضعيفة على سبيل المثال، أما لو استجبت معلومات ولو بعد حين بأن ريغان تعمد المماثلة بينهما رغم اعتقاده بخلاف ذلك فهنا يكون الحكم بأن المُعَالَطَة هنا مُعَالَطَة تزييل. لا شك أن هذه المماثلة في خطاب ريغان وخطاب نائب الكونجرس لا تخلو من التصوير المجازي الذي ينطوي على الوقوع في مُعَالَطَة المماثلة الزائفة. وكلتا الحجبتين على نفس الدرجة من القوة أو الضعف ججاجياً، ولا شك أن تدافع عبء الإثبات بهذه الطريقة بين المتحاورين أو المتخاصمين يوقع المتلقي فيما يشبه الدور في الاستدلال «circular reasoning».

ولعل السؤال النقدي الثالث الذي يسأل عن وجود اختلافات بين (ح) و (ح٢) قد تضعف من أوجه التشابه المذكورة. وهذا السؤال معني بمقولة الملاءمة عند جرابيس: (اجعل مشاركتك ملائمة). وقد يتطلب ذلك على سبيل المثال في خطاب ريغان الرد عليه بإيراد أوجه اختلاف بين متمردي الكونترا والوطنيين الأمريكيين الذين قاتلوا في حرب الاستقلال يضعف من معقولة استدلال المماثلة الذي قال به ريغان. ولعل عدم صمود الحجة الأصلية أمام الاختلافات الجوهرية التي أوردها الطرف الآخر يجعل استخدام هذه الحجة أقرب إلى مُعَالَطَة المماثلة الضعيفة.

يركز السؤال الرابع على التأكد من وجود حالة أخرى ح٣ تشبه الحالة الأولى ح١ لكن (أ) فيها خاطئة أو صحيحة، وهذا السؤال معني بقاعدة الملاءمة عند جرابيس

كذلك. نعود إلى خطاب الرئيس ريغان لدعم الكونجرس لمتبردي الكونترا، إذ شبههم بالمواطنين الأمريكيين في حرب الاستقلال. حتى الآن الحجة حجة مماثلة معقولة إلا أن نائب الكونجرس استطاع تقديم حجة مضادة بالاستشهاد بتشبيه آخر وهو تشبيه الوضع في نيكاراغوا بالوضع في حرب فيتنام، التي جرّت كوارث معها على الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يجري تقييم مقارن للحجتين، أيهما أكثر وفاء للاستدلال بحجة المماثلة وفقاً لما يقتضيه السياق. فإذا كانت حجة المماثلة المضادة أقوى من الحجة الأولى وأقدر على تجاوز الأسئلة النقدية، فإن ذلك يضعف الحجة الأولى ويجعلها أكثر عرضة للاستخدام المغالط لحجة المماثلة.

يلخص الجدول التالي أسئلة والتون النقدية في حجة المماثلة، مع ذكر قواعد جرياس المنتهكة في حال عدم الإجابة عن تلك الأسئلة، والمغالطات الناشئة عن ذلك الانتهاك:

الحجة	أسئلة والتون النقدية	قاعدة جرياس المنتهكة	المغالطة
حجة المماثلة	- هل (ح ١) و (ح ٢) متشابهتان في الجانب المذكور؟	الملاءمة	مغالطة المماثلة الضعيفة
	هل (أ) صحيحة - أو خاطئة - في (ح ١)؟	- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب. - لا تقل ما تقتقر إلى دليل واضح عليه.	- مغالطة التضليل - مغالطة المماثلة الضعيفة - مغالطة المماثلة الزائفة
	هل ثمة اختلافات بين (ح ١) و (ح ٢) قد تضعف من وجه التشابه المذكورة؟	الملاءمة	مغالطة المماثلة الضعيفة
	هل ثمة حالة أخرى (ح ٢) تشبه كذلك (ح ١) لكن (أ) فيها خاطئة - أو صحيحة؟	الملاءمة	مغالطة المماثلة الضعيفة

ولا شك أن حجة المماثلة تطالعنا في سياقات كثيرة، في الحديث اليومي، وفي سياقات البحث العلمي، وفي المناظرات، وتكثر في الخطابات الإقناعية. وهي من حيث المبدأ استدلال ظني قد يستخدم استخدامًا متعسفًا في الكثير من الحالات، ففكرة المتكلم على إقامة التماثلات استراتيجية إقناعية قد تدفع المتلقي إلى تجاهل التعقيدات التي تملئها ظروف الاستعمال والسياق، بيد أن المفكر الناقد أقر على تقييم مثل هذا النوع من الحجج. وهنا لا ادعى أن هذه الحجة مغالطة وإنما هي حجة معقولة إلا أنها ضعيفة ولا تقطع الطريق على احتمال إيراد حجة مضادة بنفس قوتها، وهنا نقع في الدور.

يبدو من التحليل أعلاه أن الاستخدام المعقول لحجة المماثلة هو الذي تراعى فيه في المقام الأول مقولة الملاءمة عند جرايس، فانتهاك هذه المقولة تفضي بالضرورة إلى مغالطة المماثلة الضعيفة أو ربما المماثلة الزائفة الناشئة عن عقد أوجه تشابه مجازية وليست حقيقية. ولا شك أن الصور البيانية وسائط ضرورية لتقريب المعنى إلى الأذهان. فالتعبير البياني يساعد في تقريب الأفكار الجديدة غير المألوفة بأفكار مألوفة لديهم استنادًا على وجه شبه معين. فهذه الصور تدور في رحاب الإفهام والتعبير وليست مصادر للمعرفة ولا للتدليل (مصطفى، ٢٠١٣).

٢,٣. حجة التحيز

يذكر والتون (١٩٩٩، ص ٦٢-٦٣) إلى أن الناس غالبًا ما يتحدثون عن التحيز وكأنه بطبيعته سيئ أو إشكالي من منظور منطقي، وأن هدفنا في المنطق غير الصوري يجب أن يكون القضاء عليه تمامًا في الحجج. يشير هذا النوع من المعايير عادة إلى "الموضوعية" أو "الحياد". لكن التحيز لا يُعد مرادفًا لغياب الموضوعية أو الحياد. فالحياد يعني تعليق الالتزام، وعدم تبني المرء لحجة أي من الطرفين. أما الموضوعية فتشير إلى الابتعاد عن دعم أي من الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف في الرأي، بحيث يستبعد المرء وجهة نظره الشخصية تمامًا. أما الإنصاف فيعني اتخاذ موقف غير منحاز لأي من الجانبين. ويبدو أن التحيز (أو على الأقل تصوراتنا لقبوله أو رفضه) يعتمد على الغرض المعلن أو المفترض للخطاب. وقد أدى هذا إلى

صعوبة؛ لأنه يشير إلى أن الأدلة التي تثبت أو تنفي وجود التحيز تعتمد على السياق، أي ليست محددة صراحة في الحجّاج نفسه كمجموعة من المقدمات والنتيجة. لم يكن لدى المنطق في الماضي الأدوات الكافية للتعامل مع العوامل السياقية.

في مجال المنطق، يتركز اهتمامنا الأساسي على تحديد وتقييم التحيز في الحجّاج على حالة محددة. في حوار الإقناع يعمل الحجّاج كجملة من القضايا (مقدمات ونتيجة) تُطرح في سياق نزاع بين وجهة نظر وأخرى معارضة أو متشككة. في مثل هذه الحالة، لا نتوقع من المؤيد للحجّاج أن يكون محايداً. بل نتوقع أن يظهر تحيزاً وأن يكون مدافعاً عن وجهة نظره. ونوع التحيز الذي يجب أن نكون حذرين منه لأغراض المنطق والتفكير النقدي، هو ذلك الذي يتداخل مع حل النزاع من خلال الحجّاج العقلاني. يحدث هذا عندما يكون التحيز ثابتاً جداً بحيث لا يسمح بتبادل حقيقي لوجهات النظر، خاصة إذا كان التحيز مخفياً عن أحد الأطراف أو كليهما. ترتبط حالات التحيز المفرط والمخفي هذه بالعيوب المنطقية والأخطاء في التفكير السليم. ويعتبر والتون (١٩٩٩) أن هذا النوع الإشكالي من التحيز يظهر في حوارات الإقناع التي لا تفي بمتطلبات الحجّاج المتوازن.

يرتبط تعريف التحيز بمفهوم الشك النقدي، وهو موقف سلبي من جانب أحد الطرفين تجاه وجهة نظر الطرف الآخر. ويعني الشك النقدي أن لدى لمجادل موقفاً مضاداً تجاه وجهة نظر خصمه؛ لأن لديه أسئلة نقدية حولها، وهو على استعداد للتغلب على هذا الموقف إذا كان الخصم قادراً على إقناعه (Walton et al, 2008). إن الشك النقدي هو الذي يقيّم وجهة نظر الخصم، وإذا اعتبرها أكثر معقولة من وجهة نظره فإنه سيتخلى عنها من أجل قبول وجهة نظر المحاور. إن الحجج التي يقدمها المتحدث لدعم أطروحاته هي الوسيلة العقلانية المستخدمة لإقناع المستمع بقبولها. ومن ناحية أخرى لا يمكن للمتحدث أن يكون منفتحاً على تقييمها عقلاً إلا إذا كان قادراً على التغلب على الشك النقدي، فهو يعلق موقفه الإيجابي مؤقتاً تجاه وجهة نظره وموقفه السلبي تجاه الموقف المعاكس. فإذا كان مجادلاً عقلاً فإنه سينظر إلى القضية من وجهتي النظر، ويكون منفتحاً على النزول عند الحجة الأقوى (Walton et al, 2008).

التحيز في النقاشات النقدية لا يشكّل مشكلة بحد ذاته، لكنه يصبح كذلك عندما يكون قوياً جداً لدرجة تمنع ممارسة الشك النقدي. المشكلة في الحجاج المتحيز تكمن في أن التمسك بالموقف يكون شديداً بحيث لا يسمح بالتعليق المؤقت أو الافتراضي للالتزام، مما يمنع مراجعة الموقف بشكل نقدي (Walton, 1999). الاختلاف أمر طبيعي في المناقشة النقدية، لأنه من المقبول أن يكون المرء مدافعاً عن وجهة نظره الخاصة، إلا أن الجانب السلبي يكمن في ردة فعله تجاه موقف الطرف الآخر ونقده وعدم انفتاحه على الأدلة الجديدة أو الشكوك النقدية في الممارسة الحوارية. أما في حوار التفاوض فإن المجادل يحاول إبرام أفضل صفقة من الناحية الجدلية والفوز باللعبة الحوارية. إن مثل هذه اللعبة لا تهدف إلى إرساء أفضل موقف موضوعي مدعوم بالأدلة من كلا الجانبين كما هو الحال في النقاش النقدي، بل إلى تحقيق المصلحة التي يسعى إليها المفاوض، وهو موقف يفترضه مسبقاً الطرف الآخر في الحوار (Walton et al, 2008).

نفترض أن مندوبة مبيعات في شركة سيارات تفاوض مشتريين محتملين، فما هو المتوقع منها؟ ستحاول جاهدة التسويق للسيارة بشكل جيد ودحض كل الحجج التي تقلل من تميّز السلعة. إن وظيفتها تتمركز حول بيع السيارة وتقديمها بصورة جيدة، لذا فالمشتري انخرط في الحوار وهو يفترض حوارياً أن مندوبة المبيعات لا تقدّم له نصيحة محايدة بشأن ما إذا كانت السيارة مناسبة للشراء أو لا، فمن السذاجة أن يتصور المشتري أن كل ما تفعله مندوبة المبيعات هو تقديم المشورة والمعلومات له حول جودة السيارة، قد تفعل ذلك، لكنها تحاول أيضاً أن يقنع المشتري بشراء السيارة بشتى الوسائل. هذه ليست مناقشة لقضية بين طرفين يحاول كل طرف منهما سرد الحجج لدعم رأيه (Walton, 2005). لذلك لا إشكال في التحيز في سياق حوارات التفاوض كما هو الحال في مثال مندوبة المبيعات الذي بين أيدينا، فمعلوم مسبقاً درجة التحيز عندها تجاه منتجها الذي تسوق له، فلا مجال للخداع هنا؛ لأن هذا التحيز لا يُشكّل على المُخاطَب وإنما هو أمر يعلمه تماماً.

يذكر والتون (٢٠٢٣، ص ١٨٧) أن حجة التحيز من الصور السلبية في الحجاج، إذ يتهم أحد أطراف الحوار الطرف الآخر بالتحيز. وتندرج هذه الحجة تحت ما أطلق

عليه كينبوينتر (١٩٩٢) خُطّاطات التباين أو الفصل، وتكون خطاطتها على هذا الشكل:

- إذا كان المجادل (س) متحيّزًا فمن غير المرجح أنه أخذ في اعتباره أدلة المسألة من كل الجوانب عند استخلاصه النتيجة (أ).

- (ص) متحيّز.

- من غير المرجح أن (ص) قد أخذ في اعتباره أدلة هذه المسألة من كل الجوانب. لننظر مثلاً في المثال التالي الذي أورده والتون (٢٠٠٥):

تشارك ويلما وبروس في مناظرة عامة متفزة حول قضية الأمطار الحمضية، والسؤال المطروح هو ما إذا كانت الأمطار الحمضية تسبب أضراراً جسيمة للبيئة أم لا؟ وتزعم ويلما مطوّلاً أن التقارير التي تتحدث عن مدى خطورة الأضرار الناجمة عن الأمطار الحمضية مبالغ فيها إلى حد كبير. وبعد أن قدمت ويلما حججاً على هذا المنوال لفترة من الوقت أشار بروس إلى أن ويلما عضو في مجلس إدارة إحدى شركات الفحم الكبرى في الولايات المتحدة، وبالتالي لا ينبغي أن نأخذ حججها على مجمل الجد.

ما قاله بروس عن ويلما هو مثال لما يسمى حجة التحيز، فكيف ينبغي تقييم هذه الحجة؟ لعل الأسئلة النقديّة التي أوردها والتون (٢٠٢٣، ص ١٨٨) حول حجة التحيز تلقي بثقل ظني ضد النتيجة المطروحة:

١. ما سياق الحوار؟ وعلى وجه التحديد هل الحوار من النوع الذي يتطلب

من المشارك أخذ أدلة كلا الجانبين؟

٢. ما الدليل على اتهام (ص) بالتحيز؟

يقوم الحوار بين ويلما وبروس في المناظرة على الحوار الإقناعي الذي يعتمد على المناقشة النقديّة، حيث يطرح كل منهما حججاً قويّة لدعم موقفه ويتفاعلان بشكل جدلي مع الحجج القويّة التي يطرحها الجانب الآخر، مع الانفتاح لها وعدم رفضها أو التقليل منها لمجرد كونها أدلة معقولة تدعم الطرف الآخر.

ونلاحظ أن السؤال الأول معني بعدم انتهاك قاعدة مقولة الملاءمة عند جرائس:

اجعل مشاركتك ملاءمة. فمن غير الملائم التوسل بحجة التحيز في سياق لا يشكل فيه

التحيز إخلالاً بأهداف الحوار كما في حوارات التفاوض مثلاً. فمعرفة نوع الحوار الذي سبقت الإشارة إليه في القسم الثاني مهم لفهم ما إذا كانت حجة التحيز وجيهة أو هي ضرب من مُغالطة التهجم الشخصي. فحوار المناظرة الذي انخرط فيه كل من ويلما وبروس حوار إقناعي يتطلب أخذ أدلة كلا الطرفين، وعليه فإن السؤال النقدي الأول جاء للتأكد من عدم انتهاك قاعدة مقولة الملاءمة عند جرايس، إذ تنشأ عن انتهاكها مُغالطة التحيز. ومُغالطة التحيز هي استخدام حجة التحيز حين يُتهم أحد أطراف الحوار بالتحيز في سياق يسوغ فيه التحيز. أشار بروس في المناظرة إلى أن ويلما عضو في مجلس إحدى شركات الفحم الكبرى في الولايات المتحدة، فهل وقع بروس في مُغالطة التحيز هنا؟ بالتأكيد لا، فتهمة التحيز مقبولة هنا لأن سياق المناظرة بين ويلما وبروس يقوم على الحوار الإقناعي والنقدي، فالانفتاح على الأدلة الجديدة من سمات هذا الحوار.

أما السؤال النقدي الثاني (ما الدليل على اتهام (ص) بالتحيز؟) فهو معني بمقولة الصدق: لا تقل ما تعتقد أنه كاذب ولا تقل ما لا تملك أدلة كافية عليه. فلو كان بروس يعلم أن تهمة غير صادقة أو لا يملك دليلاً لهذه التهمة فهو يقع في مُغالطة تسميم البئر وهي ضرب من مُغالطات الشخصنة. انتهاك هذه القاعدة إذن تنشأ عنه مُغالطة تسميم البئر وهي: "أن تقوم بهجوم استباقي ضد خصم مجادل" (الحصادي، ٢٠٢١، ص ٤٤٩). وهذا الهجوم والحكم الاستباقي يشنت الانتباه عن الموضوع الأساسي وهو ما إذا كانت الأمطار الحمضية تسبب أضراراً جسيمة للبيئة أو لا؟

أما لو كانت دعواه صادقة بأن ويلما عضو في مجلس إدارة إحدى شركات الفحم الكبرى في الولايات المتحدة، فهل يعني ذلك أن حجة التحيز التي أوردها بروس هنا حجة وجيهة. لعل أسئلة والتون النقدية التي اقترحها تقتضي وجهة هذه الحجة فقد استخدم بروس حجة التحيز في مقام يسوغ فيه استخدامها (السؤال الأول) وقدم دليلاً على صدق دعواه بالتحيز (السؤال الثاني).

المُغالطة	قاعدة جريسي المنتهكة	أسئلة والتون النقدية	الحجة
مُغالطة التحيز	اجعل مشاركتك ملائمة	ما سياق الحوار؟ وعلى وجه التحديد هل الحوار من النوع الذي يتطلب من المشارك أخذ أدلة كلا الجانبين؟	حجة التحيز
مُغالطة تسميم البئر	مقولة الصدق لا تقل ما لا تقدر دليل واضح عليه	ما الدليل على اتهام (ص) بالتحيز؟	

لكن هل حجة التحيز تتوقف وجاهاً على ملاءمتها لنوع الحوار ووجود الدليل على التحيز بالإشارة إلى انتماء الطرف الآخر. هنا يظهر لنا أن أسئلة والتون النقدية غير كافية معيارياً للتمييز بين الاستخدام السليم من الاستخدام المُغالط لحجة التحيز. فكثير منا ينتمي لمؤسسات أو جهات ذات علاقة بموضوع الحجاج، والانتماء لا يعني انقضاء النقاش الموضوعي. لذا لعلنا نضيف سؤالاً نقدياً ثالثاً يتعلق بربط التحيز بسلوك المحاور وليس بانتمائه.

والسؤال الآخر: هل الطرف الآخر المتهم بالتحيز منفتح على النقاش الموضوعي لأدلة الطرف الآخر في الحوار؟

عمل ويلما في شركة الفحم لا يعني أن ليس لها الحق في الحوار، ولا يعني أنها غير منفتحة على آفاق الحوار وما قد يتعارض مع آرائها المسبقة. بل إن عدم رغبتها في النقاش الموضوعي يعد انتهاكاً لمقولة الملاءمة. هذا الانتهاك يسهم إلى حد كبير في الوقوع في مُغالطة التزمّت أو الدغمائية، وهي مُغالطة ترتكب حين لا يتسم المحاور بالمرونة والانفتاح على النقاش الموضوعي.

٣,٣. حجة رأي الخبير

من حجج المنطق الظني الشائع استعمالها في الحوار اليومي حجة رأي الخبير. فكثيراً ما تستند الآراء والحوارات اليومية إلى رأي الخبير لتعطي الرأي موثوقية أكثر، فنحن "محتم علينا دوماً أن نعول على آراء الخبراء حين نستنتج نتائج تتعلق بمسائل تخصصية ليس لدينا الوقت ولا الخبرة لتشكيل رأي مستنير بخصوصها" (الحصادي، ٢٠٢١، ص ٤٥٥). ومسألة الركون إلى رأي خبير في الحجة مسألة معقولة في الحجاج لكن ما الإشكالات التي تعترضها لتقلها من صورتها السليمة إلى المغالطة؟ لقد مرت حجة رأي الخبير بصور مختلفة عند فلاسفة اللغة، يذكر والتون (٢٠٢٣، ص ١٤٧) أننا نجدها عند هامبلين (١٩٧٠) بهذه الصورة:

- كل ما يقوله (خ) صحيح.

- (خ) يقول إن القضية (أ) صحيحة.

- لذلك (أ) صحيحة.

ولأن هذه الخُطأطة تفترض أن الخبير عالم بكل شيء فهي تخالف طبيعة الواقع، فمن المستحيل أن نجد خبيراً عالماً بكل شيء. كما أن هذه الخُطأطة توقعنا في تناقض في حال كان للقضية الواحدة رأيان لخبيرين حكم الأول منهما على صحتها وحكم الآخر على صحة نقيضها. ولم يكن اقتراح سالمون (١٩٦٤) في صورته الاستقرائية ببعيد عن الإشكال الذي يواجه اقتراح هامبلين بسبب قاعدة النفي في حساب الاحتمالات:

- معظم ما يقوله (خ) صحيح.

- (أ) قضية قال بها (خ).

- لذلك (أ) على الأرجح صحيحة.

مكمن الإشكال في الخُطأطين أعلاه تقابل القضية (أ) ونفي القضية (أ-)، فلو قال خبير بصحة القضية (أ)، وقال آخر بصحة القضية (أ-) فإن كلتا القضيتين لهما نفس الدرجة من المعقولية.

(١) يُرمز للخبير بـ(خ)، ويرمز للحقل المعرفي بـ(ح).

صاغ والتون (٢٠٢٣، ص ١٤٨) حُطَّاطة لحجة رأي الخبير منطلقاً من مقارنة ريشر في الاستدلال المعقول؛ إذ إن هذا النوع من الاستدلال ظنيّ وجدلي وقابل للمراجعة:

- (خ) خبير في الحقل (ح).
- يؤكد (خ) أن القضية (أ) صحيحة.
- القضية (أ) تنتمي للحقل (ح).
- لذلك من المعقول اعتبار القضية (أ) صحيحة.

هذه بنية حجة رأي الخبير بحسب والتون (٢٠٢٣)، وهي حجة ظنية تنقل عبء الإثبات إلى الطرف الآخر في الحوار. لكن وجهة هذه الحجة ومعقوليتها مرهونة بمدى خبرة المصدر الذي عده صاحب الحجة خبيراً في الحقل الذي تنتمي إليه القضية، وهي لا تعني قطع الطريق على الطرف الآخر فمن حق هذا الأخير مساءلتها أو التشكيك فيها. ومتى ما حرم من ذلك كان في ذلك مُعَالَطَة الاحترام - حين يحاول صاحب الحجة قطع الطريق على الطرف الثاني ومنعه من طرح أي من هذه الأسئلة النقدية بحجة أن الطرف الثاني لو سأل أيّاً من هذه الأسئلة فهو يحط من قدر واحترام رأي الخبير.

والأسئلة النقدية التي يمكن للطرف الثاني في الحوار طرحها وإعادة عبء الإثبات إلى المدّعي مرة أخرى متنوعة، وقد صاغها والتون (ص ١٤٩) على النحو التالي:

١. هل (خ) خبير حقيقي في (ح)؟
٢. هل أكد (خ) حقاً القضية (أ)؟
٣. هل (أ) ذات صلة بالحقل (ح)؟
٤. هل (أ) متسقة مع ما يقوله باقي الخبراء في (ح)؟
٥. هل (أ) متسقة مع دليل معروف في (ح)؟

وقد لا يسوق المحاور أيّاً من هذه الأسئلة، بل قد يأتي بحجة أخرى من نفس النوع - أي حجة رأي خبير آخر - أو غيرها من الحجج، وعندها يكون تقييم الحجاج المستند لرأي الخبراء وفقاً لهذه الأسئلة التي اقترحها والتون حتى يميز المتلقي الحجة

السليمة من المغالطة. وقد تكون الحجة أيضًا في منزلة بين المنزلتين، فبعض حالات التوسل برأي الخبير في المحادثات اليومية توسلات ضعيفة أو غير مؤيدة تأييدًا كافيًا لدعوى صاحب الحجة لكنها في الوقت نفسه لا تستحق أن توصف بأنها مغالطة، بل هي حجاج معقول يحقق أهداف الحوار ما لم يأت دليل أقوى بخلاف ما تقوله الحجة.

في عام ٢٠٢٠م وفي فترة أزمة جائحة كورونا تحديدًا، تضاربت الآراء والحجج حول اللقاحات ومدى جدواها. وقد تصدر العاملون في الحقل الطبي شبكات التواصل الاجتماعي وانهاled على المتلقين سيلًا من الحجج مما أدى إلى نشوء معضلات طيبة وأخرى فلسفية وأخلاقية. لم يقف الأمر عند طرح الحجج، بل تعدى إلى إطلاق التحذيرات والتنبيهات من جدواها وعدمها فخرجت شعارات متعددة كنظرية المؤامرة، والحرب البيولوجية، وقولبة الحجج على تسييس القضية. تأثر المتلقين بها يحمل صفة المقبولية، إذ إن الحجة الصادرة من مختص أو خبير تتميز بقدر كبير من الوثوق والطمأنينة، ناهيك عن التسليم السريع عند عامة الناس، بل ومختصيها لمثل هذا النوع من الحجج (حجة رأي الخبير). فماذا لو أجبنا على الأسئلة النقدية السابق ذكرها على مثل هذا النوع من الحجج فهل تضمن هذه الأسئلة سلامة الحجة؟

هل الخبير ينتمي حقًا إلى حقل علم الأدوية واللقاحات؟ هل أكد الخبير حقًا جدوى اللقاحات باستدلالات سليمة؟ هل حجة هذا الخبير لها صلة بالحقل المعرفي أو أنها بعيدة عنه؟ هل حجة الخبير في مسألة لقاح كورونا متسقة مع ما يقوله الخبراء في نفس حقله المعرفي؟ هل حجته متسقة مع أدلة معروفة في الحقل المعرفي؟ إن لم يكن خبيرًا كيف تعامل مع أقوال الخبراء المؤيدة والمضادة؟

هذا نموذج من نماذج الحجج الظنيّة الشائع استعمالها في الحوارات اليومية، فطبيعة الحجج الظنيّة كما أسلفنا قائمة على الحوار بين طرفي الحوار، ففي مستواها الأول يُنقل عبء الإثبات من صاحب الحجة إلى الطرف الآخر ومن خلال الأسئلة النقدية ينتقل عبء الإثبات إلى صاحب الحجة، وهكذا يكون التناوب حتى يصل المتحاورون إلى نتيجة. فالإجابة على الأسئلة النقدية لحجة رأي الخبير تضمن إلى حد كبير سلامة الحجة. فمتى تخرج حجة رأي الخبير من صورتها السليمة إلى صورتها المغالطة؟

إن انتهاك قواعد جرایس المتفرعة من مبدأ التعاون في نموذج الأسئلة النقدية يُخرج الحجة من صورتها السليمة إلى المغالطة، فكيف يكون ذلك؟

تأمل السؤال الأول في مجموعة الأسئلة النقدية: هل (خ) خبير حقيقي في (ح)؟ عدم الإجابة عن السؤال فيه انتهاك لقاعدة: لا نقل ما نعتقد أنه كاذب في مقولة الصدق عند جرایس. وتطبيقاً على المثال السابق ذكره نقول: هل الخبير ينتمي حقاً إلى حقل علم الأدوية واللقاحات؟ فإن كانت الإجابة بـ(لا) فهذا انتهاك لقاعدة مقولة الصدق عند جرایس وتنشأ عنه مُغالطة الاحتكام إلى سلطة مضلّة « Appeal to Misleading Authority ». وصورتها: تعتقد السلطة (خ) أن (أ)، لذا فإن (أ) صادقة. فقد لا يكون الخبير المستشهد به خبيراً في القضية المعنية، (الحصادي، ٢٠٢١) وقد يُعتد بآراء لخبراء في مجال آخر وهذا ما عشناه في فترة الجدل حول جدوى اللقاحات.

هناك أربعة أنواع من الاختلالات التي قد تطرأ في سياقات الاحتكام إلى رأي الخبير:

١. قد يكون الاحتكام إلى رأي خبير غير مناسب؛ إمّا لأنه غير ضروري، أو لأنه مستحيل. ففي الأول: كأن يُستند إلى رأي الخبير في مسائل بسيطة يمكن الإجابة عنها دون الاحتكام إلى خبير، لذلك كان للتمرد في عصر النهضة على سلطة أرسطو والإنجيل دوراً مهماً في الثورة العلمية. وفي الآخر: بعض القضايا لا رأي خبير فيها من الأساس، ووارد أن يقع الخبير في أخطاء كتفسير الرؤى والأحلام. (الحصادي، ٢٠٢١)
٢. قد لا يكون الخبير خبيراً في القضية المعنية، ويكون خبيراً في مجال آخر. (الحصادي، ٢٠٢١) وهو كثير في الحديث اليوميّ، وعشناه في فترة جائحة كورونا، فوجد حجج حول اللقاح من أشخاص خبراء في المجال الفيزيائي، والرياضي ... إلخ.
٣. قد يكون الخبير خبيراً في مجاله لكن لديه مصالح، (الحصادي، ٢٠٢١) فالعاملون في شركة فايزر يؤكدون على جدوى اللقاح، والعاملون في شركة استرازينكا كذلك.
٤. قد لا يمثل رأي الخبير رأي الخبراء في القضية المعنية، فيحتم علينا أن نلجأ لأكثر من رأي خبير في نفس الحقل (الحصادي، ٢٠٢١).

وحتى لو سلمنا بخبرة الخبير المستشهد به في الحجة فإننا ننتقل بعد ذلك إلى السؤال النقدي الثاني: هل أكد (خ) حقاً القضية (أ)؟ نلاحظ أن هذا السؤال معني بعدم انتهاك القاعدة الثانية في مقولة الصدق عند جرايس: لا تقل ما تقتقر إلى دليل واضح عليه (Grice,1989). إذ قد يطرح المحاور أو المفكر الناقد المتابع للحوار السؤال: أين قال الخبير هذه القضية؟ أو ما المصدر الذي استقيت منه هذه الحجة؟ انعدام الدليل في الحجة تجعل الحجة هشّة وتدور في فلك الاعتقاد غير الوجيه، فوجاهة الاعتقاد يقوى حسب الأدلة أو الشواهد الدالة عليها، فإن كانت متعمّدة فهي هنا أقرب للإيهام والتضليل، وإن كانت صادرة عن جهل بالأدلة فتتسأ عنها مُعَالَطَة التعلل بالجهل «An appeal to Ignorance» وصورتها: ليس هناك دليل على (أ) إذن (أ) باطلة. ليس هناك دليل ضد (أ) إذن (أ) صحيحة. (الحصادي، ٢٠٢٣)

لا يوجد دليل على جدوى اللقاحات إذن اللقاحات غير جيّدة ومضرة

لا يوجد دليل ضد جدوى اللقاحات إذن اللقاحات جيّدة ومفيدة

فالجهل بشواهد على (أ) لا يعني بضرورة بطلانها، وكذلك الجهل بشواهد ضد (أ) لا يعني بالضرورة صدقها، فالحكم متوقف على من يلزمه عبء الإثبات. فالفريق الذي يؤيد اللقاحات كيف كانت شواهدهم؟ وكذلك الحال للفريق المعارض لللقاحات، هل عندهم أدلة وشواهد تدحض أدلة المؤيدين؟ أو أنها حجج مطلقة بدون أدلة؟

في السؤال الثالث: هل (أ) ذات صلة بالحقل (ح)؟ هل الحجة المطروحة لها صلة بالحقل المعرفي؟ لعل في انعدام الإجابة عن هذا السؤال انتهاكاً لمقولة الملاءمة عند جرايس: اجعل مشاركتك ملائمة. (Grice,1989) وهذا الانتهاك يؤدي بنا إلى الوقوع في مُعَالَطَة تجاهل المطلوب (الحيد عن المسألة). في هذه المُعَالَطَة يتجاهل المتحدث القضية التي يجب أن يبرهن عليها، ويعتمد إلى برهنة قضية أخرى، فظاهر حجته توجي إلى اعتقاد وجيه إلا أن مكن العطب في النتيجة، فالبرهنة كانت لنتيجة معيّنة وخرجت إلى نتيجة أخرى، فاتسمت الحجة بسمتين: خروجها عن الهدف المحدد لها، واتجاهها إلى نتيجة أخرى (مصطفى، ٢٠١٣). كالحيد عن إثبات جدوى اللقاح والبرهنة عليها بإثبات نظرية المؤامرة، أو إثبات الحرب البيولوجية.

في السؤال الرابع والخامس تركز الأسئلة النقدية على ضرورة الاتساق سواء مع أقوال الخبراء في نفس الحقل المعرفي، والاتساق أيضاً مع الدليل، وانعدام الاتساق على المستويين فيه انتهاك لقاعدة الغموض والترتيب في مقولة الكيفية عند جرايس، ويخرج الحجة من صورتها السليمة إلى المغالطة، وتنشأ عنه مغالطة أحادية المنظور «One-sidedness»: وهي مغالطة تجاهل الأدلة، والشواهد المقموعة (الحصادي، ٢٠٢١). وفيها لا تعرض إلا الشواهد التي تعزز حكمه، ويغفل عن الشواهد المخالفة.

لا يمكن الحكم على أن المنظور الأحادي مغالطاً دائماً، وإنما السياق الذي يحدد ما إذا كان استدلالاً سليماً أو مغالطاً، فالنظرة الأحادية مقبولة في سياق المرافعات، فالمحامي يجتهد إلى جمع الأدلة التي تثبت براءة موكله. وكذلك سياقات الإعلانات التجارية فمن غير المعقول أن تفصح الشركة عن الخلل في منتجاتها. إلا أن هذا المنظور الأحادي يكون مغالطاً في السياقات التي تتطلب الموضوعية مثل: الأبحاث العلمية والمقالات الصحفية (الحصادي، ٢٠٢١).

فعدم اتساق أدلة الفريق الطبي المؤيد للقاحات في فترة كورونا مع ما يقوله الأطباء الآخرون في نفس المجال أوقع كثيراً منهم في مغالطة أحادية المنظور. ليس ذلك فحسب، بل إن حكمهم أيضاً لم يتسق مع دليل معروف في حقل اللقاحات الطبيّ غامضٌ بعض الشيء مما أوقهم في فخ التفكير الرغبوي وصورته: "أرغب في أن تكون (س) صادقة، ولذا فإن (س) صادقة" (الحصادي، ٢٠٢١). وهو أن يعتقد المرء في شيء بسبب الرغبة والإرادة في أن يكون صادقاً، وهي حجة تعبر مقدماتها عن رغبة في صدق نتيجتها، ويأخذ أيضاً صورة انحياز تجاه قضية ما. قد تحمل صاحب الحجة إلى المبالغة في قوة الشواهد الداعمة لاعتقاده، والتقليل من شأن الأدلة المخالفة، حتى لو كانت سائدة ومعروفة، وهي لا شك تتقاطع مع حجة أحادية المنظور إلا أن التفكير الرغبوي يتخذ أشكالاً معيّنة مثل: دفاع أخلاقي، ودفاع براجماتي (الحصادي، ٢٠٢١).

يذهب الحصادي (٢٠٢١، ص ٤٣٣) إلى أن الدفاع الأخلاقي يتمركز حول الإيمان الديني، والفضيلة والواجب. والدفاع البراجماتي يتمركز في الاستفادة، وكلا الدفاعين يعرزان الحجج بهذا الشكل:

- " (س) موضع إيمان؛ ولذا فإنه ينبغي عليّ أخلاقياً أن أعتقد في (س).
 - أفيد من الاعتقاد في(س)؛ ولذا فإن من الحكمة أن أعتقد في (س)"
 ولا يستلزم عن نتيجة أي من الحجتين أن(س) صادقة، أو حتى مرجحة ويظل التفكير الرغبوي مُعَالِطَةً حتى ولو قبلنا أنه من المفيد أو من الحكمة الاعتقاد بأشياء بعينها (الحصادي، ٢٠٢١).

يلخص الجدول التالي أسئلة والتون النقدية في حجة رأي الخبير، مع ذكر قواعد جرایس المنتهكة في حال عدم الإجابة عن تلك الأسئلة، والمُعَالِطَات الناشئة عن ذلك الانتهاك:

الحجة	أسئلة والتون النقدية	قاعدة جرایس المنتهكة	المُعَالِطَةُ
حجة رأي الخبير	هل (خ) خبير حقيقي في (ح)؟	لا تقل ما تعتقد أنه كاذب. (مقولة الصدق)	مُعَالِطَةُ الاحتكام إلى سلطة مضللة.
	هل أكد (خ) حقاً القضية (أ)؟	لا تقل ما تفنقر إلى دليل واضح عليه. (مقولة الصدق)	مُعَالِطَةُ التعلل بالجهل
	هل (أ) ذات صلة بالحقل (ح)؟	اجعل مشاركتك ملائمة (مقولة الملازمة)	مُعَالِطَةُ تجاهل المطلوب
	هل (أ) متسقة مع ما يقوله باقي الخبراء في (ح)؟ هل (أ) متسقة مع دليل معروف في (ح)؟	الغموض الترتيب (مقولة الكيفية)	مُعَالِطَةُ أحادية المنظور

٤. الخاتمة

كان قصدنا فيما سلف من سطور تحليل الإشكالات بين ما يُستلزم حوارياً والمغالطات من خلال تقديم مقارنة تداولية لتقييم نموذج والتون المعياري في حُطّاطات الحجاج انطلاقاً من مبدأ (التعاون) عند بول جرابيس وما يتفرع منه من مقولات وقواعد. فقسمتُ البحث إلى مقدمة، وقسمين آخرين.

ذكرتُ في المقدّمة أهمية الموضوع، ومشكلة البحث وأسئلته. وبيّنت أهداف البحث ومنهجيته.

أمّا عن القسم الثاني عنونته بالرؤى النظرية. تناولتُ فيه نظرية الحجاج ونموذج والتون المعياري في مقارنته لحُطّاطات الحجاج في المنطق الظني، ونبذة عن مقولات جرابيس.

ثم انتقلتُ بعد ذلك إلى القسم الثالث وعونته برؤى تحليلية. تناولتُ فيه ثلاث حجج بالتحليل والمناقشة وهي: حجة المماثلة وحجة التحيز وحجة رأي الخبير. عرضتُ في كل حجة حُطّاطتها كما جاءت عند والتون، ثم ناقشتُ تلك الحُطّاطة بعرض أسئلتها النقدية المعنية بمقولات جرابيس في مبدأ التعاون، وكشفتُ عن المغالطات المنطقية الناشئة من عدم الإجابة عن السؤال النقدي في ذات الحُطّاطة، والذي فيه انتهاك لمقولات جرابيس في مبداه، مع تدعيم ذلك بالأمثلة. وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١. أن كل مُغالطة ما هي إلا شكل من أشكال الحجاج لم يفِ بالإجابة على الأسئلة النقدية وفق ما يقتضيه السياق الذي وردت فيه. وليس بالضرورة أن يكون حجاجاً فاسداً في بقية الاستخدامات، فالعديد من المغالطات هي استنتاجات ظنية أسوء استخداماً، والاستنتاج الظني نوع من الاستدلال يحيل عبء الافتراض الظني في الحوار إلى الطرف الآخر.

٢. أن حُطّاطة الحجاج الواحدة قد تنشأ عنها جملة من المغالطات، فكل مقولة أو سؤال نقدي يُنتهك عنه مُغالطة من نوع مختلف.

٣. لم تكن أسئلة والتون النقدية في بعض الحجج كافية إلى الحد الذي يجعل الحجة سليمة فأسهم البحث في إضافة سؤال في حجة التحيز.

٤. أسهمت المنهجية في تقييم نموذج والتون المعياري ودراسته من منظور تداولي.

يوصي البحث بمزيد عناية لمشروع والتون، ومراجعة الأسئلة النقدية للتمييز بين صور الاستخدام السليم والمُغالط لكل حجة من الحجج الظنية في المنطق غير الصوري.

المراجع
المراجع باللغة العربية:

أدراوي، العياشي. (٢٠١١). الاستلزام الحواريّ في التداول اللسانيّ. منشورات الاختلاف.

الحصادي، نجيب. (١٩٨٩). *أوهام الخلط*. منشورات جامعة قاريونس.

الحصادي، نجيب. (٢٠٢٠). *حساسات التفكير الناقد*. كلام للبحوث والإعلام.

الحصادي، نجيب. (٢٠٢١). *الأغاليط*. دار رؤية للنشر.

العزاوي، أبو بكر. (٢٠١٠) *الحجّاج في اللغة*. في حافظ علوي، *الحجّاج: مفهومه*

ومجالاته: دراسات

نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة. (ص ٥٦-٧٥). عالم الكتب الحديث.

بيرلمان، ش.، تيتكا، ل. (٢٠٢٣). *المصنف في الحجّاج: البلاغة الجديدة*. (محمد

الولي، مترجم). دار الكتاب الجديد.

صولة، عبدالله. (٢٠١٠). *البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة (أو الحجّاج)*.

في حافظ علوي، *الحجّاج: مفهومه ومجالاته: دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة*

الجديدة. (ص. ٢٨-٥٥). عالم الكتاب الحديث.

علوي، حافظ. (٢٠١٠). *الحجّاج: مفهومه ومجالاته*. عالم الكتاب الحديث.

فاخوري، عادل. (٢٠١٣). *محاضرات في فلسفة اللغة*. دار الكتاب الجديد المتحدة.

مصطفى، عادل. (٢٠١٣). *المغالطات المنطقية*. دار رؤية للنشر.

والتون، دوجلاس. (٢٠٢٣). *خُطّاطات الحجّاج في المنطق الظني*. (هادي

الصمداني، مترجم). مدارك.

والتون، دوجلاس. (٢٠٢٤). "ما الاستدلال وما الحجة؟" (لافي المطيري، مترجم).

مجلة مقابسات، (٥).

المراجع باللغة الإنجليزية:

Bartha, P. (2024). "Analogy and Analogical Reasoning", *Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2024 Edition), Stanford University. <https://plato.stanford.edu/archives/fall2024/entries/reasoning-analogy/>

Blair, J. A. (2015). What is informal logic? In F. H. van Eemeren & B. Garssen (Eds.), *Reflections on theoretical issues in argumentation* (Argumentation Library, Vol. 28). Springer.

Copi, I. M., & Cohen, C. (1990). *Introduction to logic* (8th ed.). Macmillan.

Grice, H. P. (1989). *Studies in the way of words*. Harvard University Press.

Johnson, R. H., & Blair, J. A. (1977). *Logical self-defense*. McGraw Hill-Ryerson.

Kienpointner, M. (1987). Towards a typology of argumentation schemes. In F. H. van Eemeren, R. Grootendorst, J. A. Blair, & C. A. Willard (Eds.), *Argumentation: Across the lines of discipline* (pp. 275–287). Foris.

Lumer, C. (2016). *Walton's Argumentation Schemes*. In *Argumentation, Objectivity, and Bias* (pp. 1–20). Windsor, Canada (Ontario): University of Windsor. [//hdl.handle.net/11365/1088915](https://hdl.handle.net/11365/1088915).

Perelman, C., & Olbrechts-Tyteca, L. (1958). *La nouvelle rhétorique: Traité de l'argumentation*.

Perelman, C., & Olbrechts-Tyteca, L. (1969). *The new rhetoric: A treatise on argumentation* (J. Wilkinson & P. Weaver, Trans.). University of Notre Dame Press. (Original work published 1958)

Ryle, G. (1954). *Dilemmas: The Tarnier lectures*. Cambridge University Press.

Tindale, C. W. (2007). *Fallacies and argument appraisal*. Cambridge University Press.

Toulmin, S. E. (1958). *The uses of argument*. Cambridge University Press.

Van Eemeren, F. H. & Grootendorst, R. (2004). *A Systematic Theory of Argumentation: The Pragma-Dialectical Approach*. Cambridge University Press.

Wagemans, J. H. (2018). Analogy, similarity, and the periodic table of arguments. *Studies in Logic, Grammar and Rhetoric*, 55(1), 63-75.
<https://doi.org/10.2478/slgr-2018-0028>

Walton, Douglas (1999). *One-Sided Arguments: A Dialectical Analysis of Bias*. State University of New York Press.

Walton, D. (2005). *Fundamentals of Critical Argumentation*. Cambridge University Press.

Walton, D., Reed, C., & Macagno, F. (2008). *Argumentation schemes*. Cambridge University Press.